

## مشكلة الفقر في النظام الاقتصادي الإسلامي والنظم الوضعية

سعدية محمد كاظم

كلية العلوم الإسلامية

جامعة كربلاء

أ.م.د. رحيم كاظم حسن

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة كربلاء

### المستخلص

أن النظم الاقتصادية الوضعية والمبادئ التي تقوم عليها تعمل على توليد ظاهرة الفقر وتكريسها مع استبعاد إن يكون النظام الاقتصادي الإسلامي سببا لظاهرة الفقر إلا إن يساء تطبيقه. يهدف البحث إلى بيان أسباب الفقر وأهم الإجراءات والأساليب المتبعة في علاج هذه المشكلة في النظام الاقتصادي الإسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية (النظام الرأسمالي). وتأتي أهميه الدراسة من أهميه موضوعها وتأثيره الفاعل على كافة نواحي الحياة في المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى ان النظام الرأسمالي برغم ما حققه من تقدم وتراكم لرأس المال الا انه غير قادر على تحقيق العدالة والمساواة والقضاء على الفقر او الحد من ظاهرة الفقر على اقل تقدير وذلك لان الفقر وعدم المساواة كامنة في أيديولوجيته. فشل او على الأقل قصور السياسات والإجراءات المتبعة لمعالجة مشكلة الفقر في النظام الرأسمالي. لا توجد مشكلة بعدم كفاية الموارد بل هي كافية لكل البشر على سطح الأرض في النظام الإسلامي (نجاعة الأساليب والإجراءات المتبعة لمعالجة مشكلة الفقر في النظام الإسلامي).

## المقدمة

تعد مشكلة الفقر من أهم المشاكل التي تواجه جميع سكان العالم إذ يكاد لا يخلو بلد من البلدان مهما كانت درجة تطوره الاقتصادي من هذه المشكلة وبمعدلات متفاوتة وتعاني البلدان النامية من تفاقم مشكلة الفقر وتزايد أعداد الفقراء، وما تسبب هذه الظاهرة من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للسكان فقد وضعت البلدان العديد من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة. أن الروح الإنسانية في التعامل مع الفقراء كانت تجد جذورها في الدين وفي قيم التكافل التقليدية ويمكن القول إن مراحل التطور الاجتماعي أفرزت آلياتها الخاصة في التعامل مع الفقر والفقراء (١). يصنف بعض العلماء الفقر ضمن المشكلات الاقتصادية كونه يعني عجز الموارد المالية للفرد او المجتمع عن الوفاء بمتطلباته الاقتصادية اذ يمكن النظر إلى الفقراء كونهم الفئة التي تسعى لطلب المساعدة من المجتمع اذ يرى بعضهم ان الدخل هو العنصر الأساسي الذي يفصل بين أفراد المجتمع فيصنفهم إلى فئة فقيرة تطلب العون وأخرى غنية تقدم المساعدة للفقراء (٢). الفقر بالنسبة للفرد تلك الوضعية او الحاجة الأساسية التي لم تتوفر تلبيتها بشكل كاف (الغذاء، السكن واللباس) اضافة الى ذلك غياب لظروف العامة للفقراء بغياب الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل (الصحة، التعليم ومياه الشرب) ان عدم تلبية هذه الحاجيات الأساسية يوضح نقص الدخل في اقتصاد تتم فيه التعاملات أكثر فأكثر على أساس نقدي لذا يمكن القول إن الفقر مرتبط أساسا بالدخل والعمل (٣). وقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم أكثر اتساعا للفقر من ذلك التعريف الذي يعتمد على مستوى الدخل فقط، إذ اشتمل هذا المفهوم على كل من الحد الأدنى من الدخل والاستهلاك، بالإضافة إلى بعض المقاييس التي تعبر عن التنمية البشرية المتمثلة في مستويات التعليم، الصحة، الحالة الغذائية وبعض المعايير الأخرى مثل الأمن والأمان وشبكات الحماية الاجتماعية (٤).

تعددت التعريفات حول الفقر في الاقتصاد الإسلامي فعند الحنفية من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير، وذهب المالكية إلى إن الفقير هو الذي لا يملك قوت سنة، في حين يرى الشافعية إن

الفقير هو من لا مال له، ويرى الحنابلة إن الفقير هو من لا يملك شيئاً. بينما يرى الأمامية إن الفقير من لا يملك مؤونة سنته (٥).

و تتلخص مشكلة البحث ان النظم الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الفقر اذ تزداد حدته وتنقص حسب النظام الاقتصادي المتبع. أما فرضية البحث فهي أن النظم الاقتصادية الوضعية والمبادئ التي تقوم عليها تعمل على توليد ظاهرة الفقر وتكريسها مع استبعاد إن يكون النظام الاقتصادي الإسلامي سببا لظاهرة الفقر إلا إن يساء تطبيقه.

تهدف الدراسة إلى بيان أسباب الفقر واهم الإجراءات والأساليب المتبعة في علاج هذه المشكلة في النظام الاقتصادي الإسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي من الناحية الفكرية. وتأتي أهميه الدراسة من أهميه موضوعها وتأثيره الفاعل على كافة نواحي الحياة في المجتمع.

#### أولاً: مشكلة الفقر في النظم الوضعية.

النظم الاقتصادية الوضعية هي كل من النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، وكون النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنى الملكية العامة التي نجم عنها قطاع عام مهيم وغير كفاء، رأس مال متقادم، تبديد في الموارد، أسعار مشوهة، إهمال جانب الطلب والمستهلكين، التناقض في أولويات النمو ولصالح قطاعات متقدمه جدا (دفاع، فضاء) مقابل شحه في قطاعات أخرى (الحاجات الأساسية)، قطاع خاص صغير ومقيد، ضرر بيئي كبير، تدهور في معنويات الأفراد، وفي مواجهة هذه الظروف، وإلى جانب ظروف سياسية واجتماعية ودولية ضاغطة أخرى. كان واضحا ان جهود الإصلاح قد استنزفت طاقتها وان الاقتصاد يعاني من اختلالات ومعالجته لا تكون إلا من خلال رفض نموذج التخطيط المركزي والتحول إلى نظام جديد يستند الى اقتصاد السوق (٦). وبالرغم من ان هذا النظام يرى ان سبب المشكلة الاقتصادية هم الرأسماليون أنفسهم باستثمارهم دون الأغلبية الكادحة لثروات المجتمع أي وجود حالة من التناقض

بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع وبالتالي قضية الفقر في الاقتصاد الاشتراكي هي قضية سوء توزيع. بسبب فشل هذا النظام في البيئة التي نشأ فيها وانهار الاتحاد السوفيتي السابق إلى عدة دول وتخلي الكتلة الشرقية عن هذا النظام وتحولها إلى اقتصاد السوق فسوف نكتفي بهذه الإشارة البسيطة لهذا النظام لاندثاره في بيئاته الأصلية التي ترعرع فيها وانحساره لصالح النظام الرأسمالي الذي سنتناوله بشيء من التفصيل.

النظام الرأسمالي:ركز الاقتصادي بيجو في تعريفه للرأسمالية على ظاهرة التملك لدى الأفراد العاديين لأدوات الإنتاج مفرقا في ذلك بينها وبين تملك الدولة في النظام الاشتراكي لأدوات الإنتاج ونتيجة لوجود هذه الملكية لابد ان ينشا التفاوت بين أفراد المجتمع الواحد ليصبح هذا التفاوت جزءا لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي نفسه(٧).يقوم الاقتصاد في هذا النظام على مجموعة من المبادئ والتي تعتبر من المسلمات التي لا يمكن التنازل عنها كونها كفيلة بحل المشكلة الاقتصادية التي تتلخص بمحدودية الموارد ولا محدودية حاجيات البشر. وهذه المبادئ هي(٨):

١- نظام السوق وقانون العرض والطلب.

٢- المنافسة في الإنتاج وفي السوق.

٣- الحافز الشخصي في الربح والتفتيش عنه في كل مكان.

٤- الإنسان الاقتصادي وتقديس حرته.

مما لا شك فيه ان تطبيق نظام السوق في الاقتصاديات الغربية أدى إلى ازدهارها إذ تحققت معدلات نمو مرتفعة وتعاضمت الثروة،فالتقدم الهائل والنمو الذي حصل في الإنتاج والثروات في ظل النظام الرأسمالي والاقتصاديات الصناعية لم يستطع ان يقضي على الفقر ولا على تحقيق العدالة والمساواة في الدخول والفرص بل على العكس قد زاد فيها فان الحاجة الاقتصادية تنصب أساسا على ضرورة تحقيق توزيع أفضل للثروات والدخول (٩).

ان أهمية الدور الذي يمكن ان يمارسه التباين في توزيع الدخل وفي توسيع دائرة الفقر، حيث أشارت معظم الدراسات الاقتصادية الى ان سوء توزيع الدخل والثروات شكل احد العوامل التي ساهمت تاريخيا في ظهور الفقر وتعميقه وان أي محاولة لتقليص التباين في الدخل ربما يقود الى تخفيض معدلات الفقر بصورة واضحة وبالتالي فان اختلال التوازن في التغيرات الاقتصادية التي تعمل على إعادة توزيع الدخل باتجاه تعزيز التباين سينعكس سلبا على الفقر بحيث يزيد معدلاته (١٠). فالرأسمالية لم تستطع طوال مسيرتها من القضاء على الفقر والعوز على الصعيدين الوطني والعالمي رغم التقدم الذي حصل في طرق وأدوات الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والثورة الصناعية الثالثة او كما يسميها ألفن توفلر حضارة الموجة الثالثة، بل على العكس من ذلك فان سياستها (وشركاتها) أدت إلى تعميم الفقر (الافتقار المعمم) والتهميش في مجتمعات الإطراف، كانت الرأسمالية تقدر السلعة (وثنية السلعة) بينما الرأسمالية المعلومة وانطلاقا من تقديسها لرأس المال (وثنية رأس المال) فهي مستعدة لارتكاب أقسى الجرائم بحق الإنسانية من اجل الإرباح وتراكم رأس المال (١١). فقد تسببت العولمة في زيادة قابلية رأس المال على الحركة وترتب عليه زيادة التفاوت بين العمال المهرة وغير المهرة وهذا بدوره قاد الى أوضاع اجتماعية جديدة حفزت على تزايد الفقر ولاسيما ان العوامل التي تحدث الفقر واللامساواة كامنة في أيديولوجية الرأسمالية وفي ظل التوسع في متضمنات العولمة فانه تصعب ازالة هذه العوامل لأنها تعمل على تجذير متضمناتها في جغرافية واسعة وتأخذ المجتمعات بالتكيف مع التغيرات والحقائق الجديدة (١٢).

في حالة غياب أي روية يمكن ان تولد جهود إعادة هيكلية ضخمة ضرورية للبدء بتقليل اللامساواة وتدفع الأجور الحقيقية الى الارتفاع ماذا يحدث؟ إلى أي مدى يمكن فيه للامساواة ان تتوسع والأجور الحقيقية ان تنخفض قبل ان يتصدع شي في الديمقراطية لا احد يعرف لأنها لم تحدث من قبل ولم يحاول احد التجربة أبدا. من الممكن ان تتصدع النظم الاجتماعية بالتأكيد فالانهيار الضمني الأخير المفاجئ غير المتوقع للاتحاد السوفيتي خير مثال ولكن عند التصدع

لابد ان تكون هناك راية بديلة معينة يمكن للسكان الانضواء سريعا تحتها ثانية ففي حالة الشيوعية كانت تلك الراية البديلة هي السوق (الرأسمالية) لكن إذا لم تعط الرأسمالية نتاجا مقبولة فليس هناك أي نظام بديل حالي يمكن للسكان الانضواء سريعا تحتها ثانية وبالنتيجة يصبح الانهيار الاجتماعي المفاجئ محتمل الحدوث تماما(١٣). لقد انتقد العديد من الكتاب الغربيين نظام السوق وسياسة عدم التدخل منهم توماس كار لأبل في كتابه الماضي والحاضر سنة(١٨٤٣م) حيث رفض الفكرة القائلة ان المصالح الطليقة وغير المقيدة تعمل بانسجام وتعزز الرفاهية العامة ووصف علم الاقتصاد بأنة علم متوحش وكذلك هنري جورج في كتابة التقدم والفقير سنة(١٨٧٩م) اذ استنكر التناقض القائم بين الثروة والفقير(١٤).

### ثانيا: معالجة الفقر في النظام الرأسمالي:

تحاول الليبرالية الجديدة وهي المرجع لآليات وخطاب المنظمات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) ان تنتزع من الدولة دورها في تحقيق الرعاية والترابط الاجتماعي وبذلك تتأى بنفسها عن منطق العدالة الاجتماعية الذي يقودها إلى مأزق الفقر واللامساواة ولا سيما إن هذه المنظمات تسعى نحو سيادة اقتصاد السوق، ان نتائج البرامج الداعية الى الإصلاح الاقتصادي من قبل المنظمات الدولية تشير الى ان هناك ارتباطا بين الانفتاح الاقتصادي بصفته إحدى مكونات الإصلاح وعدم المساواة في الدخل في البلدان متدنية الدخل في حين انه يعمل على التقارب وتضييق فجوة اللا مساواة بين البلدان المتقدمة مرتفعة الدخل، الا ان عدم المساواة يأخذ بالتزايد داخل الدولة الواحدة من البلدان الأخيرة(١٥). يقدم البنك الدولي باعتباره المسئول الدولي عن محاربة الفقر ثلاث مداخل لمحاربة الفقر هي(١٦):

١- تدعيم النمو الاقتصادي، اتخاذ إجراءات وسياسات من شأنها زيادة التوظيف ولاسيما للفقراء.

٢- مدخل التنمية البشرية، زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز الإنتاج.

٣- الرفاهة الاجتماعية، يعتمد على النفقات التحويلية لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع.

هذه الاستراتيجيات يشوبها الكثير من النقص بل والتعارض فيما بينها فهي تطالب بزيادة الإنفاق الحكومي لدعم الفقراء وزيادة المدفوعات التحويلية وإتباع سياسة التمييز السعري في قطاع الصحة وزيادة الاستثمار العام، وكذلك يتعارض مع الخصائص العامة للنظام الرأسمالي والمسيطرة على برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة على الدول المطلوب منها إتباع استراتيجيات محاربة الفقر كما بينها البنك الدولي. وفي ما يلي عرض للسياسات المطبقة لمحاربه الفقر في الاقتصاد الوضعي والتي لم يثبت نجاحها. وهذه السياسات هي (١٧):

١- سياسة الحد الأدنى للأجور. تقوم الحكومة بتحديد حد ادنى لأجور العاملين يضمن حصول العامل على العائد الذي يكفل له حياة كريمة. هذا الحد يختلف من وقت لآخر ومن بلد لآخر مما يتطلب مراجعة هذه السياسة بصفة مستمرة للتأكد من تناسبها مع الأسعار الجارية إلا انه حكومات الدول الفقيرة تتراخى عن هذا الدور.

٢- السياسة السعريه. للتأثير على الفقر وتوزيع الدخل القومي أي تقوم الحكومة بتخفيض أسعار سلع معينة يفتتها فئات أو أقاليم أو قطاعات معينة في المجتمع.

٣- سياسة سعر الصرف. هو تخفيض أو زيادة سعر صرف العملة لإحداث تأثير مقصود في توزيع الدخل القومي. الا ان اغلب بلدان العالم يتم فيها التطبيق العملي لهذه السياسة من خلال التخفيض الاسمي لسعر صرف العملة المحلية الذي يترتب عليه ارتفاع معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وهو ما يؤثر سلبا على الفقر والفقراء.

٤- سياسة الدعم (شبكات التكافل الاجتماعي). تهدف الى الحد من سوء توزيع الدخل من خلال تقديم الدعم بصورة المختلفة الى الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل. ان شبكات التكافل فشلت في توصيل الدعم لمستحقيه لأسباب عديدة على رأسها نقشي الفساد في الدول التي تعاني من الفقر.

٥- السياسة الضريبية. في الدول النامية غالبا ما يكون الهدف من الضرائب جبائي لزيادة الإيرادات الضريبية ويؤدي ذلك الى تراجع النشاط الاقتصادي فينخفض الإنتاج والتوظيف والدخل

فيأتي التأثير أكثر قوة على الفقراء لذلك من اجل حماية الفقراء يتطلب زيادة الإعفاءات الضريبية للدخل لذوي الدخل المحدود من اجل تقليل حدة التفاوت بين الفقراء والأغنياء.

٦- السياسات الدولية. تشمل الأتي:

- برامج الإصلاح الاقتصادي. إن الآثار السلبية في مجملها فاقت الآثار الايجابية فزادت إعداد الفقراء وانتشرت البطالة وتعمق الركود الاقتصادي وما يتبعه من اثار في الدول التي تطبق هذه البرامج.

- التمويل الدولي والمديونية الدولية. ان التمويل الأجنبي المصاحب للسير في برامج الإصلاح الاقتصادي لا تؤتي بثمارها على الدول المضيفة بسبب كونها مشروطة.

- العولمة والنظام العالمي الجديد. لعل اخطر ما نجم عنها هو الأزمات الاقتصادية لان الأثر الأكبر لهذه الأزمات يقع على كاهل الدول الفقيرة التي ليست سبب فيها فما زالت الدول تتعافى من الأزمة العالمية الأخيرة التي بدأت في الولايات المتحدة نتيجة ممارسات غير مسؤولة للقطاع المالي والعقاري لكن الأثر غطى جل الاقتصاد الدولي.

**ثالثا: مشكلة الفقر في النظام الاقتصادي الإسلامي.**

بالعودة إلى فرضية البحث التي تستبعد إن يكون النظام الاقتصادي الإسلامي سببا لظاهرة الفقر إلا إن يساء تطبيقه أي انه يختلف عن النظم الوضعية (النظام الرأسمالي) الذي يكون الفقر واللامساواة كامنة في أيديولوجيته. المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي تتلخص في أمرين (الظلم والكفر بأنعم الله) ولو ارتفعا فقد حلت المشكلة تماما، فهذا القرآن الكريم بعد ان يذكر نعم الله يعقب على ذلك بقوله تعالى (ان تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)(١٨). اذا المشكلة هي ليست محدودية الموارد مقابل تعدد الحاجات وهذا ما يحدد المحتوى المذهبي للاقتصاد الإسلامي وفقا لأركان ثلاثة وبذلك يتميز عن الاشتراكية والرأسمالية في خطوطها العريضة(١٩).

الركن الأول مبدأ الملكية المزدوجة: الإسلام يعترف بالإشكال المتنوعة للملكية في وقت واحد إذ يؤمن بالملكية الخاصة والعامية وملكية الدولة ولا يعتبر شيئاً منها استثناءً او علاجاً مؤقتاً. وتنوع إشكال الملكية في الإسلام لا يعني أنه قد مزج بين الرأسمالية والاشتراكية بل انه يعبر عن تصميم مذهبي أصيل قائم على أسس فكرية معينة ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم التي تتناقض أسس الرأسمالية والاشتراكية معا.الدليل على صحة الموقف الإسلامي هو واقع التجريبتين الرأسمالية اضطرت للاعتراف بالشكل الأخر للملكية المتعارض مع القاعدة العامة فيها إذ اضطرت للتأميم وهذا اعتراف ضمني بعدم جدارة المبدأ الرأسمالي في الملكية والاشتراكية اعترفت بالملكية الخاصة.وقد اقر الإسلام حق الملكية فيما اقر من الحقوق والأوضاع الاجتماعية التي اندفع الإنسان إليها من تلقاء ذاته بصورة فطرية (٢٠).

الركن الثاني مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود: بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام ،والتحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي على قسمين.

١- التحديد الذاتي: النابع من أعماق النفس الإنسانية مستمد قوته من المحتوى الروحي والفكري للشخصية المسلمة وبالرغم من ابتعاد المسلمين عن روح التجربة الإسلامية بعدا زمنيا طويلا ويعدا روحيا يقدر بانخفاض مستوياتهم الفكرية والنفسية واعتيادهم على ألوان غير إسلامية للحياة فقد ظل التحديد الذاتي الذي بذرت نواته في التجربة الأولى هو الضامن الأساسي لإعمال الخير في مجتمع المسلمين حيث يقدم الملايين منهم بملء حريتهم المتبلورة في ذلك الإطار على دفع حقوق الله كالزكاة وغيرها مما يسهم في تحقيق مفاهيم الإسلام عن العدل الاجتماعي فماذا تكون النتائج لو قدر هؤلاء ان يعيشوا التجربة الكاملة.

٢- التحديد الموضوعي: الذي يفرض على المسلم بقوة الشرع ويقوم على المبدأ القائل بأنه لا حرية للشخص فيما نصت الشريعة على تحريمه من النشاطات المتعارضة مع المثل التي يؤمن الإسلام بضرورتها. وقد تم تنفيذ هذا المبدأ كما يلي:

أ- نصت الشريعة على منع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تحقيق الربا والاحتكار والتي هي من مسببات الفقر.

ب- وضعت الشريعة مبدأ إشراف ولي الأمر على النشاط العام لحماية المصالح العامة للسلطة الإسلامية العليا حق الطاعة والتدخل لحماية المجتمع وتحقيق التوازن الإسلامي فيه على إن يكون التدخل ضمن دائرة الشريعة فلا يجوز للدولة تحليل الربا أو الغش أو تعطيل قانون الإرث أو إلغاء ملكية ثابتة على أساس إسلامي. وإنما يسمح لها التصرف في الأمور المباحة كإحياء الأرض واستخراج المعادن وشق الأنهار وغيرها.

الركن الثالث مبدأ العدالة الاجتماعية: المتجسد في توزيع الثروة باشماله على عناصر كفيلة بتحقيق العدالة الإسلامية وأستطاع ان يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي. الصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدئين عامين هما:

١- مبدأ التكافل العام. الذي هو من واجبات الأفراد.

٢- مبدأ التوازن الاجتماعي. من واجبات الدولة.

التوازن الاجتماعي هو التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل والتوازن في مستوى المعيشة ان يكون المال موجودا لدى أفراد المجتمع ومتداولاً بينهم إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام أي ان يحيى جميع الأفراد مستوى واحد من المعيشة مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة ولكن تفاوت درجة وليس تناقضاً كلياً في المستوى كالتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمع الرأسمالي هذا لا يعني ان الإسلام يفرض إيجاد هذه الحالة من التوازن في لحظه وإنما يعني جعل التوازن الاجتماعي في مستوى المعيشة هدفاً تسعى الدولة في حدود صلاحياتها الى تحقيقه والوصول إليه بمختلف الطرق والأساليب المشروعة والتي تدخل ضمن صلاحياتها (٢١).

لعل ما يميز الدولة الإسلامية عن غيرها هو إمكانية اضطلاعها بالتدخل في العلاقات الاقتصادية وتعديل النشاط الاقتصادي بما يتوافق مع أحكام الشريعة لإسلامية ويشمل ذلك حقوق

الملكية والعمل والعقود التي تتبني عليها المعاملات الاقتصادية يمكن للدولة ان تقوم بتحقيق المستوى الإنساني والعدالة في مجال مستوى المعيشة بما فرضه الإسلام للفئات الهشة في المجتمع وتحقيق التوازن والعدل بين أفراد المجتمع وبين المصلحة العامة والمصالح الخاصة (٢٢). الإسلام بسدة لمنابع الثروة غير المشروعة ومكافأة الفرص للجميع اوجد توازنا اقتصاديا يقوم على أساس التقارب في طبقات مجتمعة وفي الحديث (لايزال الناس بخير ما تفاضلوا فان تساوا هلكوا) (٢٣). إن سبب الفقر في الإسلام يعود إلى كفران المسلمين والناس بشكل عام بالنعم وعدم تأدية حق الله في المال سبب مباشر في الفقر (٢٤). والظلم أي ظلم النفس والآخرين بأكل حقوقهم والتضييق عليهم في أرزاقهم واستعبادهم واستغلالهم فضلا عن ظلم البيئة بتلوئثها. هناك أسباب أخرى للفقر منها التفاوت بين البشر فالناس متفاوتين في القدرات والمواهب والذكاء.

#### رابعا: معالجة الفقر في النظام الاقتصادي الإسلامي:

لقد حرم الإسلام وجود الجوع وانتشاره في المجتمع إذ حرم وجود جائع او محروم في المجتمع الإسلامي بسبب خارج عن إرادته (٢٥). ووضع الإسلام عدد من الإجراءات منها الاهتمام بالعمل اذ يحتل مكانة رفيعة في الإسلام (وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ.سورة المزمل الآية ٢٠) فقد أضفى عليه مسحة من التقديس هي العمل شرف، العمل شعار الأنبياء، العمل جهاد، العمل عبادة وإنما أضفى عليه هذه الألوان من التقديس لأنه المصدر الوحيد لخلق المنافع الاجتماعية (ورد عن الإمام الصادق عليه السلام الكاد على عياله كالمجاهد في سبيل الله. الكافي ج ٥ ص ٨٨ الحديث ١) وان البطالة هي التي تخلق الأزمات، والعمل أهم ركيزة في الاقتصاد الإسلامي. المال في الشريعة الإسلامية مال الله والإنسان مستخلف عليه وليس له الحق التلاعب فيه وقد منع تنمية المال بالربا (واحل الله البيع وحرم الربوا.سورة البقرة الآية ٢٧٥) والاحتكار لأنه يؤدي إلى إشاعة الفقر والبؤس وكذلك بيع الخمر والمخدرات. كما حرم الإسلام الغرر في المعاملة هو البيع بدون ثمن المثل او الشراء بأكثر من قيمته السوقية مع الجهل

بالقيمة كان يبيع ما قيمته خمسون بمائة او أكثر وقد جعل الشارع للمغبون خيار الفسخ رفعا للضرر. الإسلام يمنع الاستغلال فلا يسوغ للفرد او الدولة ان تستغل الإنسان. وحذر من تنمية المال بالتلاعب بالأوزان، ونهى عن التبذير بغير وجه مشروع، وأرشدنا الإسلام إلى الاعتدال بالصرف والإنفاق بعيدا عن البخل والإسراف، إما أموال الدولة فليس لرئيس الدولة ولا لأي عضو في جهاز الحكم التلاعب في الأموال العامة وإنما يجب صرفها بدقة على الشؤون العامة للمسلمين، ومن أهمها الإنفاق على ما يلي (٢٦):

- ١- إشاعة العلم وذلك ببناء المدارس والمعاهد والجامعات والإنفاق على المعلمين والأساتذة بما ينعش حياتهم الاقتصادية.
  - ٢- إنشاء المستشفيات ودور الصحة والولادة والتمريض.
  - ٣- الإنفاق على المشاريع الإصلاحية، من أهمها إبراز القيم الأصيلة والمثل العليا في الإسلام وإشاعتها بين الناس عن طريق وسائل الإعلام.
  - ٤- القيام بتسديد الإعواز من الذين لا تكفيهم رواتبهم من الموظفين والعمال، فعلى الدولة الإنفاق عليهم بما يحتاجون إليه وهذه من روائع النظام الاقتصادي في الإسلام.
  - ٥- تسديد ديون العاجزين عن وفائها.
  - ٦- توفير حد الكفاف لكل المواطنين او توفير فرص عمل لهم.
- ومن بنود الاقتصاد الإسلامي الضرائب المالية لمكافحة الفقر والحاجة ومنها (٢٧).

- الزكاة: اهتم الإسلام بالزكاة اهتماما بالغا وقرنها القرآن بالصلاة (إِنَّمَا يَعْزُمُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ۖ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ. سورة التوبة الآية ١٨) ، وهي فريضة إجبارية وقد رسدها الإسلام لمكافحة الفقر والبؤس كما تحمي الفرد في حاضرة ومستقبله من الحاجة وتضمن له ولأسرته مستوى لائقا من المعيشة. وتجب الزكاة على البالغ ومواردها الإنعام الثلاث الإبل والبقر والغنم. والغلات الأربع الحنطة، الشعير، التمر والزبيب. والنقديين الذهب والفضة. إما مستحقيها فهم (الفقراء والمساكين، العاملون عليها، المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمون، ابن

السبيل، سبيل الله تعالى يشمل جميع سبل الخير في بناء المساجد والقناطر والمدارس الخ.....). في الرؤية الإسلامية لو ان الناس أدوا ما عليهم من من الحقوق المالية لوفى ذلك باحتياجات جميع المعوزين بحيث لن يكون هناك فقير، إلى هذا المعنى أشار الإمام الصادق (ع) في قوله لو اخرج الناس زكاة أموالهم ما احتاج احد (٢٨).

- زكاة الفطرة: هي التي تجب في ليلة عيد شهر رمضان إما مستحق هذه الزكاة فهم الأصناف الثمانية من المستحقين للزكاة (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. سورة التوبة الآية ١٠٣). ان مشكلة الفقر قد احتلت الصدارة الأولى في النظام الاقتصادي الإسلامي فرصد لها الكثير من تشريعاته الكفيلة بإقصائها فليست الزكاة وحدها في الميدان فهناك نفقات المقتردين من الأقارب والصدقات المستحبة وعطايا الدولة الإسلامية كل هذه الوسائل تعمل على إذابة الفقر من المجتمع.

- الخمس: هو ضريبة مالية بالغة الأهمية وذلك لضخامة وارداتها التي تنفق على الحوزات العلمية الرائدة وغيرها من المشاريع التي تنفع الناس (وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۗ وَإِنِ كُنْتُمْ آمِنًا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَاقُحِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. سورة الأنفال الآية ٤١) موارد الخمس هي (الغنائم: ما يكسب من الكفار في الحرب، المعدن: الذهب والنفط والفضة والكبريت والنحاس، الكنز: المال المدخر تحت الأرض، ما يخرج من البحر: من الجواهر وغيرها كالعنبر، الذمي الذي اشترى أرضا من المسلم، ما يفضل عن مؤنه السنة. ) اما مصارف الخمس فيقسم إلى قسمين سهم الإمام (ع) وسهم بني هاشم، واهم مصارفه إقامة دعائم الدين ورفع أعلامه ونشر قواعده وإحكامه.

- الأوقاف العامة والخاصة: يعد الوقف احد الخطوط الاقتصادية المهمة في النظرية الإسلامية التي تساهم مساهمة أساسية في توزيع الثروة وعدم تراكمها من ناحية، وتنظيم الصرف وتوجيهه

نحو المصالح العامة من ناحية أخرى، كما أنها تحقق مصدرا من مصادر الإنفاق العام للدولة الإسلامية ورعاية الفقراء والضعفاء (٢٩).

- الإرث: نظام الإرث يؤدي الى إعادة توزيع ثروة المتوفى كلها ويختلف اثر الإرث على التوزيع بحسب نظام الإرث ولما كان نظام الإرث في الإسلام يتعدد فيه الورثة ولا يجوز للمورث التصرف في ماله بأكثر من حدود الثلث فان أثره في تفتيت الثروة ظاهر (٣٠).

#### خامسا: الاستنتاجات والتوصيات

١- توصلت الدراسة إلى ان النظام الرأسمالي برغم ما حققه من تقدم وتراكم لرأس المال الا انه غير قادر على تحقيق العدالة والمساواة والقضاء على الفقر او الحد من ظاهرة الفقر على اقل تقدير وذلك لان الفقر وعدم المساواة كامنة في أيولوجيته. لذا على الدول الإسلامية تبني النظام الاقتصادي الإسلامي.

٢- عند انهيار الاشتراكية كان البديل المتوفر هو اقتصاد السوق لكن إذا لم يكن أداء الرأسمالية مقبول في ظل غياب المنافس القديم (الاشتراكية) فما هو البديل. اذا استمرت الرأسمالية بمعالجة أزماتها وتناقضاتها بصورة ترقيعية كما هو دأبها فإنها في المستقبل سوف تجد منافس ممكن ان يكون بديلا لها إلا هو النظام الإسلامي. الأمر الذي يجب ان تنتبه اليه الدول الإسلامية وتعمل بكل طاقاتها من اجل تبني النظام الاقتصادي الإسلامي.

٣- فشل او على الأقل قصور السياسات والإجراءات المتبعة لمعالجة مشكلة الفقر في النظام الرأسمالي، وبعضها كان وبالاً على الدول النامية مثل برامج الإصلاح الاقتصادي. لذا على الدول النامية الكف عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لما يترتب عليها من تبعية هذه البلدان تبعية اقتصادية واجتماعية وسياسية للدول الرأسمالية.

٤- لا توجد مشكلة بعدم كفاية الموارد بل هي كافية لكل البشر على سطح الأرض في النظام الإسلامي، وان سبب المشكلة الظلم وكفران النعم، لذا على الدول الإسلامية الابتعاد عن برامج تحديد النسل من اجل خفض معدل السكان لكي يتحقق النمو والتطور الاقتصادي.

٥- الإسلام يعترف بالإشكال المتنوعة للملكية في وقت واحد إذ يؤمن بالملكية الخاصة والعامية وملكية الدولة ولا يعتبر شيئاً منها استثناءً او علاجاً مؤقتاً. يجب على الدول الإسلامية إتباع النظام الإسلامي فيما يخص الملكية لأنه الحل الأنسب كونها جريت الملكية العامة والخاصة.

٦- نجاعة الأساليب والإجراءات المتبعة لمعالجة مشكلة الفقر في النظام الإسلامي كونها تستند على أساس روحي وفكر مستمد من العقيدة الإسلامية، إذا ما اتبعت في الدول الإسلامية وكما إرادتها الشريعة فإنها سوف تكون كفيلاً بالقضاء على الفقر لذا على الدول الإسلامية إتباع هذه الأساليب وإيجاد المؤسسات التي تديرها.

٧- أن مسألة العدالة تعد غائبة في النظم الوضعية لكن نجدتها حاضرة في النظام الإسلامي والتي تمثل أهم نقاط القوة لهذا النظام ليكون بديلاً للنظم الوضعية.

---

هوامش المصادر والمراجع

القران الكريم

- ١- حمزه،كريم محمد،شبكة الحماية الاجتماعية في العراق مزايا ومعوقات.مجلة دراسات اقتصادية ،بيت الحكمه،بغداد،العدد١٩،٢٠٠٧.ص١٥.
- ٢- الخفاجي،زينب هادي نعمة،شبكات الحماية الاجتماعية وتأثيرها في الحد من ظاهرة الفقر في بلدان مختارة.رسالة ماجستير-كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء،٢٠٠٩.ص٩.
- ٣- ولد اسلم،محمد احيد،الفقر في مدينة نواكشوط دراسة تحليلية.مجلة بحوث اقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.العدد ٥٣-٥٤، ٢٠١١ص٥٥.
- ٤- غيلان،مهدي سهر،استعمال مؤشر الثروة كأسلوب لقياس وتحليل ظاهرة الفقر.بحث غير منشور،ص١.
- ٥- القريشي،باقر شريف،الإسلام منهج مشرق للحياة.إصدار مكتبة الإمام الحسن (ع) العامة،النجف الاشرف،الطبعة الأولى،٢٠٠٤.ص٢١٧.
- ٦- شعلان،هشام ياس،آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق.الطبعة الأولى،دار الشؤون الثقافية العامة،العراق-بغداد،٢٠٠٤.ص٣٠.
- ٧- عبد الكاظم،عبد الكريم كامل،النظم الاقتصادية المقارنة.مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل،١٩٨٨.ص٥٠.
- ٨- وكي،الطيب،الآليات المؤسسية لعلاج الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري.رسالة ماجستير-كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية-جامعة الحاج لخضر(باتنة)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،٢٠١١.ص٢٧.
- ٩- البستاني،باسل،الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج.دار الشؤون الثقافية العامة(أفاق عربية)،الطبعة الثانية،بغداد،١٩٨٦.ص٥٨.
- ١٠- عبد المجيد،احمد فتحي،النضج واليات تأثيره في معدلات الفقر. مجلة بحوث اقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.العدد ٤٢، ٢٠٠٨ص٧٧.
- ١١- المعموري،عبد علي كاظم،الطوفان القادم توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي.الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان-الاردن،٢٠١٢.ص٣٨-٣٩.
- ١٢- النجفي،سالم توفيق،الفقر في البلدان العربية واليات انتاجه. مجلة بحوث اقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.العدد ٣٨، ٢٠٠٧ص١٦.
- ١٣- ليسترثرو،ترجمة فالح عبد القادر،مراجعة محمود خالد المسافر،مستقبل الرأسمالية. شركة السرمود للطباعة المحدودة.بغداد،٢٠٠٠.ص٥٧٩-٥٨٠.
- ١٤- وكي،الطيب،مصدر سابق.ص٢٨.
- ١٥- النجفي،سالم توفيق،مصدر سابق.ص١٦-١٧.
- ١٦- عبد الباقي،هشام حنضل،الفقر وتوزيع الدخل من منظور إسلامي.بحث ملقى في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي،الدوحة،قطر،من ١٨-٢٠ ديسمبر،٢٠١١.ص٨.
- ١٧- عبد الباقي،هشام حنضل،مصدر سابق.ص١٢-١٣-١٤.

- ١٨- التسخيري، محمد علي، الاقتصاد الإسلامي دروس في المذهب وتأصيل للمسائل المستحدثة وتركيز على المصرفية الإسلامية. الطبعة الأولى، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، إيران، ٢٠٠٦، ص ٣٤٨.
- ١٩- التسخيري، محمد علي، الاقتصاد مناهج في دروس. الطبعة الأولى، دار الثقيلين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص ٢٠٥-٢٠٨.
- ٢٠- الاصفى، محمد مهدي، ملكية الأرض والثروات الطبيعية في الفقه الإسلامي. المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، الطبعة الأولى، طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ٢٠٠٨، ص ٣٣.
- ٢١- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا. الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت لبنان، ١٩٦٩، ص ٦٢٦.
- ٢٢- كاظم، حسن لطيف، الإسلام والتنمية الاقتصادية: سعة المضمون وتكامله. مجلة دراسات اقتصادية تصدر عن بيت الحكمة، العدد ٢٥، ٢٠١١، ص ٦١.
- ٢٣- الحكيم، محمد تقي، الاسلام وحرية التملك والمفارقات الناشئة عن هذه الحرية. الطبعة الاولى، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص ٦٤.
- ٢٤- ارشيد، محمود عبد الكريم، مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ١٣، حزيران، ٢٠٠٨، ص ٢٣٧.
- ٢٥- خلف، مشعل عبد، استخدام ثوابت منظومة الانفاق الخطية الموسعة (ELES) لتقدير المؤشرات الاقتصادية عن المستوى المعيشي في الريف العراقي للمدة (١٩٧٦-١٩٩٣). أطروحة دكتوراه- كلية الزراعة- جامعة بغداد، -٢٠٠٥، ص ١٠٠.
- ٢٦- القرشي، باقر شريف، مصدر سابق. ص ٢١٣-٢١٤.
- ٢٧- القرشي، باقر شريف، مصدر سابق. ص ٢١٨، ٢١٥.
- ٢٨- الريشهري، محمد، التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة. دار الحديث، قم، إيران، ١٣٢٥هـ، ص ٤٤.
- ٢٩- الحكيم، محمد باقر، دور اهل البيت عليهم السلام في بناء الجماعة الصالحة. الجزء الاول، الطبعة الرابعة، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، النجف الاشرف، ٢٠٠٧، ص ٣٩٩.
- ٣٠- ارشيد، محمود عبد الكريم، مصدر سابق. ص ٢٤٥.

## Abstract

That the economic situation systems and principles upon which works to generate the phenomenon of poverty and devoted to the exclusion of the Islamic economic system is the cause of the phenomenon of poverty only if misused applied . The research aims to explain the reasons of poverty and the most important procedures and methods used in the treatment of this problem in the Islamic economic system and economic systems situation ( the capitalist system .) The importance of the study of the importance of the subject and its impact actor on all aspects of life in the community. The study found that of the capitalist system , despite what we achieved of progress and the accumulation of capital , but he is unable to achieve justice and equality and poverty eradication or reduction of poverty at the very least , because of poverty and inequality lurk Oadlogith . Failure or at least lack of policies and procedures to address the problem of poverty in the capitalist system. There is no problem of insufficient resources , but is sufficient for all human beings on the earth 's surface in the Islamic system ( the efficacy of the methods and procedures to address the problem of poverty in the Islamic system)